



هل تصريحات ساسة ورجال دين لبنانيين تجاه اللاجئين

الفلسطينيين هي حرية تعبير؟

المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)

تشرين ثاني 2017

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
2	تعريف المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد).....
3	مقدمة
4	أولاً: هل خرج الفلسطينيون من فلسطين بإرادتهم؟
5	ثانياً: كيف يعيش الفلسطينيون في لبنان؟
6	ثالثاً: هل تعتبر هذه التصريجات عنصرية أم هي حرية إعلام؟
8	رابعاً: حرية الرأي والتعبير مكفولة في القانون الدولي ولكن؟!
9	خامساً: شخصيات وهيئات فلسطينية ترفض تلك التصريجات:
10	سادساً: خلاصات وتوصيات:

التعريف بالمؤسسة:

المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) هي مؤسسة مستقلة معنية بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. تعمل المؤسسة على احترام حقوق الإنسان الفلسطيني وفق المعايير الدولية، ودعم مبدأ سيادة القانون، والعمل على تنمية الثقافة الديمقراطية في أوساط اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، كجزء مهم من الشتات الفلسطيني. كذلك، تدعم المؤسسة كل الجهود من أجل ممارسة الشعب الفلسطيني حقه بتقرير المصير وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم.

رؤية المؤسسة:

- تمكين اللاجئين الفلسطينيين من الوصول إلى حياة كريمة تتوافق مع معايير حقوق الإنسان.
- إيجاد بيئة ثقافية فلسطينية واعية لماهية حقوق الإنسان.
- إشراك اللاجئين الفلسطينيين في عملية الدفاع عن أنفسهم.

أهداف المؤسسة:

- الارتقاء باللاجئين الفلسطينيين إلى مستوى إنساني أفضل.
- التعريف بحقوق اللاجئين الفلسطينيين والدفاع عنها.
- نشر ثقافة حقوق الإنسان في الوسط الفلسطيني.
- الإهتمام بالطفل والشباب الفلسطيني والعمل على توفير حاجاتهم.
- الإهتمام بالمرأة الفلسطينية والعمل على منع التمييز بحقها، أو ممارسة العنف نحوها.

مهام المؤسسة:

التثقيف / تقديم الاستشارات القانونية والبحثية / التشبيك / الدفاع / التدريب

هل تصريحات ساسة ورجال دين لبنانيين تجاه اللاجئين الفلسطينيين هي حرية

تعبير؟

مقدمة

شهدت العلاقات اللبنانية الفلسطينية مراحل مختلفة من التعقيدات والتجاذبات والاختلافات منذ النكبة عام 1948، ولا زالت تُشكل حتى يومنا هذا نقطة معقدة بمستوياتها الأمنية والسياسية، وذلك يعود لحساسيتها وارتباطها بالنظرة الأيدولوجية لمكونات النظام السياسي والمذهبي اللبناني تجاه الوجود الفلسطيني في لبنان الذي ينظر له البعض كأرقام تُخلّ بالتوازنات الطائفية وبعضهم الآخر يصف وجودهم كبحر أمني خطير.

ورغم التوافق اللبناني الفلسطيني على طي صفحة الأحداث الأليمة التي خلقت فجوة بين اللبناني والفلسطيني، إلا أن هناك العديد من المؤشرات تدل على أنه لا زالت هناك هوة كبيرة تمثلت في تصريحات عدد من الساسة اللبنانيين ورجال الدين فضلاً عن جملة القوانين والقرارات التي تهمش اللاجئ الفلسطيني.

على الجانب الآخر نجح بعض الإعلام اللبناني، الى حد ما، في تقديم صورة الفلسطيني على أنه الطامع الجشع الذي يريد احتلال لبنان بعد تمزيقه وإظهار الصورة السلبية السيئة عن المجتمعات الفلسطينية في برامج ساخرة، وزج أسماء المخيمات في أي حدث أمني يقع في أي منطقة لبنانية، الأمر الذي يساهم بين الحين والآخر في تشويه صورة المخيمات والتعامل معها وفق النظرة الأمنية فقط .

تحاول المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) رصد المواقف والتصريحات الصادرة عن بعض رجال الدين والسياسة اللبنانيين وآثارها على العلاقة بين الشعبين من خلال تقرير حقوقي يتناول ظروف عيش اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والنظرة اللبنانية لهذا الوجود، كما يتناول التقرير بعض التصريحات والمواقف اللبنانية مع محاولة لتقييمها من الناحية القانونية، ثم ينتهي بخلاصات وتوصيات.

أولاً: هل خرج الفلسطينيون من فلسطين بإرادتهم؟

بعد تصريح بلفور الى اللورد روتشيلد في 2 تشرين الثاني عام 1917، لم تدخر الدول العظمى مجهوداً لتقديم فلسطين لعصابات الهاجانا. وعلى الرغم من عدم امتلاك بريطانيا ما يخولها قانونياً وسياسياً وأخلاقياً لتقديم أرض هي ملك للعرب لشعب آخر، إلا أنها قدمت فلسطين إلى اليهود على طبق من ذهب. ولم يكن ذلك إلا من خلال تقديم الشعب الفلسطيني قرابين هائلة من أبنائهم قتلى وجرحى ومشردين في الدول المجاورة.

مع بداية عام 1948 سيطرت العصابات الصهيونية على عشرات المدن والقرى الفلسطينية وطردوا سكانها الفلسطينيين من بيوتهم بالقوة، كل ذلك تم تحت أعين سلطات الانتداب البريطاني الموجودة في المنطقة، وفي أغلب الحالات، ارتكبت العصابات الصهيونية مجازر جماعية منظمة ضد الشعب الفلسطيني. وقد تم التهجير القسري لما يقارب 750.000 فلسطيني من بيوتهم وأراضيهم في فلسطين¹، حيث تم توزيعهم على 58 مخيماً بين لبنان، سوريا، الأردن والضفة الغربية.

اعتمدت العصابات الصهيونية منذ ذلك الوقت سياسة الترانسفير، وهي خطة ممنهجة لترحيل الفلسطينيين تبنتها الحكومة الإسرائيلية بعد ذلك، وهي تعتمد على تطبيق عدد من الإجراءات والعمليات التي تخلص إلى ترحيل أكبر عدد ممكن من السكان الفلسطينيين من أرضهم لصالح المستوطنين.

إن لم يخرج الفلسطينيون من أرضهم طواعية بل أُخرجوا بالقوة ولجأوا إلى البلدان المجاورة مثل لبنان وسوريا والأردن، ومن اختار اللجوء لبنان، اختاره لأسباب جغرافية واجتماعية ودينية، ولم يكن الاختيار عبثاً.

وبحسب منظمة العفو الدولية فإن إسرائيل تستخدم ستة أساليب لتهجير الفلسطينيين:

أولاً، استخدمت إسرائيل على مدى العصور أسلوب العنف والعمليات العسكرية المباشرة في دفع السكان المدنيين للرحيل عن ديارهم مستغلةً بذلك ظروف الحروب المختلفة التي دارت.

ثانياً، استخدمت إسرائيل سياسة ما يمكن تسميته بهندسة الوضعية القانونية للسكان بشكل أفضى إلى تثبيت تهجير عدد كبير من الفلسطينيين، والمبادرة بتهجير عدد آخر لا يستهان به.

ثالثاً، استخدمت إسرائيل التخطيط الحضري والريفي والفطري كأداة إضافية للتهجير القسري، ففي صحراء النقب على سبيل المثال، اعتبرت السلطات الإسرائيلية عدداً من القرى الفلسطينية غير قانونية بمجملها، مع أن عدداً منها كان موجوداً قبل إقامة دولة إسرائيل نفسها، وبناء على هذا الادعاء، هدمت السلطات الإسرائيلية عدداً منها.

¹ موقع الجزيرة الالكتروني، انظر الى الرابط <https://interactive.aljazeera.com/aja/palestineremix/al-nakba.html#/17>

رابعاً، لقد عملت السلطات الإسرائيلية بشكل منهجي منذ إقامتها على تجريد الفلسطينيين من أراضيهم سواء المملوكة لأفراد أو لجماعات كالأوقاف .

خامساً، استخدمت إسرائيل الحجج الأمنية لإبعاد الفلسطينيين عن بلادهم مراراً وتكراراً، فأبعدت في سبعينيات وثمانينات وتسعينيات القرن الماضي عدداً من النشطاء السياسيين ورؤساء البلديات، كما جددت سياسة الإبعاد بعد بدء عملية السلام حتى أصبحت تشترط على بعض الأسرى أن يخرجوا من البلاد مقابل إطلاق سراحهم.

سادساً، تخلق السلطات الإسرائيلية المختلفة ظروفاً قاسية جداً لبعض المجتمعات التي تعمل على تهجيرها قسراً مثل قرىتي النعمان والشيخ سعد اللتان عانتا من إجراءات صارمة تحد من حرية السكان بالحركة ومن قدرة أهلها على الاستمرار بالسكن فيها بعد أن عزلتهم عن محيطهم.

ولا شك أن هذه الأساليب تتعارض مع أحكام القانون الدولي الإنساني لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 التي تحظر بشكل قاطع نقل السكان الفلسطينيين خارج أرضهم كما تحظر منع عودتهم، خاصة وأنهم مسجلون في سجلات مدنية تؤكد أن لهم أملاكاً في الأرض حتى وإن كانوا خارجها فترة الاحتلال.

ثانياً: كيف يعيش الفلسطينيون في لبنان؟

وفقاً لتقارير حقوقية دولية ومحلية وأخرى صادرة عن المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) يعيش الفلسطينيون في لبنان في 12 مخيماً و57 من التجمعات المنتشرة على مساحة لبنان الجغرافية، حيث تعاني هذه المخيمات والتجمعات من ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة جداً، فضلاً عن ارتفاع نسبة البطالة والاكتماظ السكاني وضيق المساحة، إضافة إلى وجود أمراض مزمنة وحرمان اللاجئ الفلسطيني من حقوقه المدنية والاقتصادية والاجتماعية.

وبعد مرور 69 عاماً على نكبة فلسطين، يعيش في لبنان ما بين 260 - 280 ألف لاجئ فلسطيني ما زالوا يقيمون في لبنان حسب دراسة أجرتها مؤخراً الجامعة الأميركية في بيروت بالتنسيق مع الأونروا بينما تشير سجلات الأونروا أن عدد اللاجئين الإجمالي المسجلين لديها يتجاوز 400 ألف لاجئ فلسطيني، حيث تعيش الأغلبية من اللاجئين في المخيمات، فيما يعاني ثلثا اللاجئين الفلسطينيين من الفقر، ويعاني حوالي 8% منهم من الفقر المدقع.

ولم تجر أي من الحكومات المتعاقبة على الأقل في العقدين الأخيرين أي تغييرات جوهرية تحسن من أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وفي ظل هذه الظروف المعقدة شرعت السلطات اللبنانية أواخر شهر تشرين الأول 2016 ببناء جدار عازل حول مخيم عين الحلوة الذي تبلغ مساحته كيلومتر مربعاً واحداً، ويضم نحو مئة ألف لاجئ فلسطيني، وتفيد مصادر صحفية أن عملية بناء الجدار قد استكملت في أواخر تشرين أول 2017. وبذلك يكون مخيم عين الحلوة قد أحيط بنحو كامل بجدران إسمنتية تمنع دخول أي شخص أو خروجه إلا من الممرات الأربعة الرئيسية وبعض ممرات البوابات الحديدية للأفراد.

أما خدمات وكالة الأونروا فقد تراجعت بشكل كبير، حيث اتخذت سلسلة قرارات تقليصية أصابت

في الصميم الخدمات التي كانت تقدمها للاجئين الفلسطينيين (إعمار نهر البارد، الشؤون الاجتماعية، المنح الجامعية، الخدمات الصحية، التوظيف..)

وفي العموم يعامل اللاجئ الفلسطيني في لبنان معاملة استثنائية لجهة الحرمان والتهميش والمنع.

ثالثاً: هل تعتبر هذه التصريحات عنصرية أم هي حرية إعلام؟

لم يقتصر الأمر على تهميش اللاجئين الفلسطينيين وحرمانهم من حقوقهم الأساسية في لبنان، بل تعدت إلى تصريحات غير عادية اعتبرت أوساط سيايسة وشعبية على أنها عنصرية بمضمونها وخطيرة بنتائجها. استطاع فريق البحث في (شاهد) أن يرصد بعضها، وجاءت على الشكل الآتي:

■ الوزير باسيل يطالب الحكومة بترحيل النازحين السوريين والفلسطينيين:

خلال كلمة ألقاها جبران باسيل بصفته وزير الزراعة بالوكالة آنذاك في حفل أقيم في جمعية (بترونيات) في البترون بتاريخ 23 كانون الأول 2012 بمناسبة إطلاق فعاليات يوم النبيذ اللبناني، دعا فيها إلى ترحيل اللاجئين الفلسطينيين والسوريين من لبنان معتبراً أنه "بوجودهم وبعملهم وبعيشهم يأخذون مكان اللبناني"، وقال "عندما نقول لا نريد نازحين سوريين وفلسطينيين يأخذون مكاننا، هو أمر يجب تكريسه بالفعل وليس بالقول فبوجودهم وبعملهم وبعيشهم يأخذون مكان اللبناني"².

■ الإعلامي سالم زهران يحرض على مخيم عين الحلوة:

طالب مدير "الارتكاز الاعلامي" سالم زهران خلال مقابلة له مع الإعلامية سمر أبو خليل في برنامج "الحدث" بتاريخ 2014/11/30 بسجن قيادات الفصائل الفلسطينية في اليرزة حتى تسليم المولوي والمطلوبين، والقيام بعمليات نوعية.. وأن يخرج النساء والأطفال من المخيم لكي تتدخل القوى العسكرية وفوج المغاوير لإقتحام المخيم³.

■ جبران باسيل حول اعطاء الجنسية للمرأة اللبنانية:

قال وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل في "المؤتمر الإقليمي الأول للطاقة الإغترابية اللبنانية - أميركا الشمالية" الذي عقد في نيويورك في 2016/9/19: "البارحة سمعنا تصفيقا في الصلاة لدى مطالبة أحد الحاضرين بمنح الجنسية لأولاد المرأة اللبنانية المتزوجة من أجنبي، وأنا أصفق معه أيضاً، وأقول إن هذا حق، لأن المرأة لا تختلف عن الرجل. ولكن لأن دستورنا هكذا، وتركيبتنا هكذا، ولبناننا هكذا، لا أعطي الجنسية لـ 400 ألف فلسطيني. علينا معرفة أنه للحفاظ على لبنان لا بد من استثناءات"⁴.

■ قناة LBC اللبنانية تذيع أغنية عنصرية ضد أهالي مخيم عين الحلوة تصفهم فيها بالدواعش:

عرضت قناة "ال بي سي" اللبنانية في حلقة من برنامج بسمات وطن بتاريخ 2016/12/3 أغنية

² جريدة المستقبل، مواقف «بالوكالة» خلال إطلاق يوم النبيذ ومعرض منتوجات الخمارات باسيل يطالب الحكومة بترحيل النازحين السوريين والفلسطينيين، 2012/12/24، انظر الى الرابط <https://goo.gl/fq98PS>

³ جريدة الاخبار، سالم زهران يحبنا و«لكن»، 2014/12/8، انظر الى الرابط <http://www.al-akhbar.com/node/221383>

⁴ جريدة النهار، باسيل في نيويورك: لاستثناء الفلسطيني والسوري من حق اللبنانية في منح الجنسية أولادها، 2016/9/19، انظر الى الرابط <https://goo.gl/9EKkde>

مناصرة لجدار الفصل الذي أقامته الحكومة اللبنانية لعزل مخيم عين الحلوة الذي يعيش فيه الفلسطينيون، حيث اتهمت كلمات الأغنية أهالي المخيم بالإرهاب والانتماء لداعش، كما شملت الأغنية ألفاظ عنصرية وهجومية وتشتم كل من يتضامن مع أهالي المخيم⁵.

■ البطريرك الماروني بشارة بطرس الراعي يتهم الفلسطينيين بافتعال الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975:

كان البطريرك بشارة الراعي ضيف برنامج "حديث العرب" على قناة (سكاي نيوز عربية) يوم الجمعة في 2017/3/10، عندما أبدى استيائه من ازدياد أعداد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وصرح قائلاً: "الفلسطينيون هم الذين صنعوا الحرب في لبنان عام 1975 وواجهوا الجيش اللبناني"⁶.

■ الوزير السابق سجعان قزي يطالب بتشتيت الفلسطينيين على دول مختلفة:

دعا الوزير اللبناني السابق، سجعان قزي، في مقابلة مع صحيفة "الجمهورية" في 2017/9/25 الدولة اللبنانية لمراجعة "كل سياساتها المتبعة حيال اللاجئين الفلسطينيين والنازحين السوريين دون خجل وحرص"، مقترحاً على الدولة خطة تتضمن إعلان "حالة طوارئ" ضد التوطين، الفلسطيني والسوري، وأن يقدم لبنان الى جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي مشروعين: أحدهما يتعلق بإعادة انتشار اللاجئين الفلسطينيين على دول عربية وأجنبية قادرة على استيعابهم وتأمين الحياة الكريمة لهم⁷.

■ نعمة الله ابي نصر الوجود الفلسطيني سبب هجرة لبنانية:

صرح النائب في البرلمان اللبناني نعمة الله ابي نصر، في تصريح لـ "سبوتنيك"، في 2017/10/10 أنه لا يمكن توطين النازحين السوريين ولا الفلسطينيين، لأن لبنان مكتظ سكانياً، والوجود الكثيف للاجئين الفلسطينيين وللنازحين السوريين أدى وسيؤدي في المستقبل إلى هجرة اللبنانيين إلى الخارج، كل أجنبي يدخل إلى لبنان يقابله لبناني يهاجر، "لدينا هجرة صامتة ومستدامة منذ الوجود الفلسطيني في لبنان". وأضاف: "الفلسطينيون الذين يقارب عددهم 600 ألف يقابلهم 600 ألف لبناني هاجروا إلى الخارج..."⁸.

■ البطريرك الراعي يعتبر الفلسطينيين عبنا على لبنان:

صرح البطريرك بشارة بطرس الراعي ضد الفلسطينيين والسوريين من أميركا، تصريحات تعتبر الفلسطينيين والسوريين "عبناً كبيراً بل خطراً ديمجرافياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً وأمنياً"⁹.

لعل التقييم الأولي لهذه التصريحات يشير إلى أنها لا تعتبر حرية تعبير بالمعنى الحقوقي الدقيق. فما

هي حرية التعبير في القانون الدولي إذن وما هي حدود حرية التعبير وهل يجرم القانون اللبناني من

يتجاوز حرية التعبير من خلال الإساءة والقذح والذم؟

⁵ لمشاهدة الحلقة على قناة اليوتيوب الخاصة لـ "ال بي سي" انظر الى الرابط

<https://www.youtube.com/watch?v=DnExq2k9sbQ>

⁶ سكاي نيوز عربية، لبنان.. جدل تصريحات "الراعي والحرب الأهلية"، 2017 /3/12، انظر الى الرابط <https://goo.gl/8FvFJZ>

⁷ وكالة القدس للانباء، قزي يدعو لتشتيت اللاجئين الفلسطينيين، 2017/9/25، انظر الى الرابط <https://goo.gl/83zCT7>

⁸ وكالة سبوتنيك، نائب لبناني: كل أجنبي يدخل إلى البلاد يقابله مهاجر منها، 2017/10/10، انظر الى الرابط <https://goo.gl/kWYEFf>

⁹ مجلة المجتمع، "علماء فلسطين في لبنان" تستنكر تصريحات بطريرك الموارنة ضد الفلسطينيين، 2017/10/21، انظر الى الرابط

<http://mugtama.com/hot-reports/2014-02-01-12-28-05/item/62579-2017-10-21-13-07-41.html>

رابعاً: حرية الرأي والتعبير مكفولة في القانون الدولي ولكن؟!

تبتعد هذه التصريحات عن جوهر حرية الرأي والتعبير المنصوص عليها في القوانين المحلية والدولية، فعلى المستوى المحلي كفل الدستور اللبناني حرية الرأي والتعبير وجاء ذلك في نص المادة 13 "حرية إبداء الرأي قولاً وكتابة وحرية الطباعة وحرية الإجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون"¹⁰.

وعلى المستوى الدولي جاء في نص المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان "لكل شخص حقُّ التمتع بحريّة الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقُّ حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود"¹¹.

الحق في حرية الرأي والتعبير حق أساسي يظهر في عدد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية. وتعتبر المادة 19 في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 الإطار الدولي الأساسي الذي يقنن هذا الحق. وتنص المادة 19 على ما يلي:

1. لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة؛
2. لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها؛
3. تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:

(أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم،

(ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة

ويعتبر الحق في حرية الرأي والتعبير عموماً بأنه الحق الأساسي الذي يشكل إحدى الدعائم الجوهرية للمجتمع الديمقراطي.

قد يكون من المستحيل الإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بهذا الحق لاتساعه وعلاقته باحترام وحماية حقوق الإنسان عامة. إلا أن هناك قيود مشروعة على الحق في التعبير حيث تنص الفقرة الثالثة من المادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على تلك القيود وهي: "احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم ولحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة". الأمر الذي لم تحترمه تلك الشخصيات ولم تأخذه في الاعتبار من خلال إصدار التصاريح بحق اللاجئين الفلسطينيين.

ثمة التزامات قانونية واجبة التطبيق على الدول التي وقعت وصادقت على العهود والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، ولبنان، من خلال شارل مالك، كان قد ساهم في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، كما أن الدستور اللبناني كان قد تضمن في مقدمته احترامه والتزامه بالإعلان

¹⁰الدستور اللبناني، انظر الى الرابط <https://goo.gl/Dp5Fw8>

¹¹الامم المتحدة، الاعلان العالمي لحقوق الانسان، انظر الى الرابط-<http://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html>

العالمي لحقوق الإنسان. ومن الالتزامات الدولية الأخرى هي احترام اتفاقية جنيف الرابعة، حيث أن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لجأوا إلى لبنان نتيجة حرب عام 1948، وبالتالي فإن التزام لبنان تجاه هؤلاء هو التزام تجاه أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1948.

خامساً: شخصيات وهيئات فلسطينية ترفض تلك التصريحات:

وقال مدير عام مركز التنمية الإنسانية الدكتور سهيل الناطور في مقابلة¹²: "اللبنانيون، قادةً وشعباً، يؤيدون حق الفلسطيني بالعودة إلى وطنه ويرفضون التوطين، وفي هذا إجماع فلسطيني لبناني، أما ما نسمعه اليوم عبر وسائل الإعلام ما هو إلا تعبئة شعبية حقيرة، بالمعنى الاستغلالي للتمييز العنصري". موضحاً أن "تصريح الرئيس الأميركي الذي تحدث فيه عن التوطين، أثار زوبعة كبيرة، خصوصاً على الساحة اللبنانية، فالعلاقات الفلسطينية - اللبنانية وطيدة، لكنّ صراعاً يُفتعل حول المخاوف من توطين اللاجئين الفلسطيني في لبنان".

رابطة الإعلاميين الفلسطينيين في لبنان:

قال مدير رابطة الإعلاميين الفلسطينيين في لبنان وسام محمد، "إن هدف الحملة للتأكيد أن الفلسطينيين يتبنون الحياد الإيجابي، ولن يكونوا إلا إلى جانب لبنان وشعبه"، مؤكداً رفض الفلسطينيين لجميع المنابر التي تحرض عليهم وعلى وجودهم، وقال: "إن الألسن التي تحاول الإيقاع بيننا وبين الشعب اللبناني والدولة اللبنانية، هي ألسن صهيونية يجب إيقافها". وطالب محمد، الدولة اللبنانية بضرورة إعطاء الفلسطينيين حقوقهم المدنية والاجتماعية والعمل على تحسين حياتهم"¹³.

رابطة علماء فلسطين في لبنان

استنكرت رابطة علماء فلسطين في لبنان التصريحات المسيئة للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، مؤكدة في بيان لها، يوم السبت 2017/10/21، إدانتها هذه التصريحات واعتبرتها تحريضية بامتياز، ولا تخدم العلاقة بين الشعبين الشقيقين، كما أنها تؤسس لعداوة وبغضاء مما يشكل تهديداً للسلم الأهلي. وقالت الرابطة إن الشعب الفلسطيني ساهم في بناء لبنان. وأكدت في ختام بيانها أن الشعب الفلسطيني في لبنان يرفض التوطين والتهجير، وبوصلته موجهة إلى فلسطين، ويحلم باليوم الذي يعود فيه إلى الوطن السليب¹⁴

¹² أجرى المقابلة مع الدكتور سهيل الناطور الباحث في شاهد حسن السيدة بتاريخ 2017/11/2

¹³ دنيا الوطن، رابطة الإعلاميين الفلسطينيين تستعد لإطلاق حملة "أمك أمني" الإعلامية،
.. <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/12/02/627697.html#ixzz4xOVUzPTI>

¹⁴ المجتمع، "علماء فلسطين في لبنان" تستنكر تصريحات بطيرك الموارنة ضد الفلسطينيين، 03 نوفمبر 2017،
<http://mugtama.com/hot-reports/2014-02-01-12-28-05/item/62579-2017-10-21-13-07-41.html>

لم يستطع فريق (شاهد) رصد أية تصريحات رسمية أو حزبية لبنانية منددة بالتصريحات المسيئة للوجود الفلسطيني في لبنان.

سادساً: خلاصات وتوصيات:

أولاً: الخلاصات: سجل التقرير الخلاصات التالية:

1. لم يخرج الفلسطينيون من أرضهم طواعية بل أُخرجوا بالقوة ولجأوا إلى البلدان المجاورة مثل لبنان وسوريا والأردن، ومن اختار اللجوء إلى لبنان، اختاره لأسباب جغرافية واجتماعية ودينية، ولم يكن الاختيار عبثاً.
2. سياسة تهجير الفلسطينيين تتعارض مع أحكام القانون الدولي الإنساني لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 التي تحظر بشكل قاطع نقل السكان الفلسطينيين خارج أرضهم كما تحظر منع عودتهم، خاصة وأنهم مسجلون في سجلات مدنية تؤكد أن لهم أملاكاً في الأرض حتى وإن كانوا خارجها فترة الاحتلال.
3. يعامل اللاجئ الفلسطيني في لبنان معاملة استثنائية لجهة الحرمان والتهميش والمنع.
4. إن التزام لبنان تجاه اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ليس التزام قومي أو وطني فحسب بل هو التزام قانوني تجاه أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1948.
5. إن حرية التعبير مقدسة ومكرسة في القوانين الدولية والمحلية لكن لحرية التعبير حدود وهي احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم ولحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.
6. لم تحترم تلك الشخصيات السياسية والروحية حرية التعبير ولم تقدر خطورة تلك التصريحات التي قد تؤسس لعنف دامي أو حرب أو أزمة ثقة عميقة.
7. لم يسجل التقرير أي ردود أفعال رسمية أو حزبية منددة بالتصريحات العنصرية تجاه اللاجئين الفلسطينيين على وجه الخصوص.

ثانياً: توصيات:

1. ضرورة احترام الحكومة اللبنانية الالتزامات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، بعيداً عن أي تفسير طائفي أو مذهبي أو أيديولوجي.
2. أن تنظر السلطات اللبنانية إلى اللاجئ الفلسطيني نظرة إنسانية وليس أمنية، وإلى المخيمات على أنها تجمع سكاني مؤقت اضطرته ظروف الاحتلال الإسرائيلي للسكن فيها لحين العودة.
3. ضرورة أن تتخذ السلطات اللبنانية الإجراءات القانونية بحق أي مسؤول رسمي أو حزبي أو روعي يتجاوز الحدود المنصوص عليها في الحق في التعبير لا سيما ما ورد في المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966.
4. ضرورة فتح حوارات جدية بين الأحزاب اللبنانية والفصائل الفلسطينية حول كل القضايا الإشكالية، بما يخفف من حدة التوتر الإعلامي ويهيئ لأرضية تعايش مشتركة قائمة على الحقوق والواجبات.